الحكواتية سهى دسوقي من جديدة المكر تكتب قصة للأطفال خاصة بالحرب

"القصص بشكل عام هي نوع من المهدئ للأطفال حتى بالأوقات العادية وتعتبر كوسيلة للتخفيف من حدة القلق والخوف"

تواصل الحكواتية سهى دسوقي من جديدة المكر، عملها في رواية القصص للأطفال والتي تسعى من خلالها الى ابعادهم قدر المستطاع عن أجواء الحرب في الفترة الآنية، فالحكايات والقصص وسيلة لتوجيه وتهدئة الأطفال في سياقات تكون محفوفة

سهى دسوقي

بالتوتر والصراع وتوفر لهم ملاذا امنا. وتحتّم طبيعة العمل الخاصة بمجال سرد القصص والحكايات اللقاء الوجاهي والمباشر مع جمهور الأطفال، إلا أنّ الانقطاع بفعل الحرب، دفعها إلى إيجاد الحلول والبدائل لمساعدة الأطفال في البقاء على تواصل، اذ لجأت لرواية القصص والحكايات من خلال تطبيق الزوم لطلاب المدارس.

"القصص هي نوع من المهدئ للأطفال"

وتقول الحكواتية سهى دسوقي من جديدة المكر في حديث ادلت به لصحيفة بانوراما، حول دور القصص وتأثيرها على الأطفال خلال فترة الحرب: "القصص بشكل عام هي نوع من المهدئ للأطفال حتى بالأوقات العادية وتعتبر كوسيلة للتخفيف من حدة القلق والخوف وأيضا وسيلة يستطيعون من خلالها التعبير عن أنفسهم، فمن المهم مناقشة القصة مع الأطفال بعد انتهائنا من قراءتها اذ نعطيهم من خلالها وسيلة ليشاركونا أفكارهم ومشاعرهم".

"هذه القصة تناسب الجيل المبكر"

وحول قصتها التي كتبتها بعد أيام قليلة من الحرب، قالت دسوقي: "هذه القصة بعنوان "طمطم خائف" كتبتها بعد يومين او ثلاثة من اندلاع الحرب، وذلك لأن الأطفال انقطعوا عن المدارس الامر الذي أثر على نفسيتهم وأصبحوا يشعرون بالملل ولديهم العديد من التساؤلات والتخبطات حول ما يجري حولهم وسبب عدم ذهابهم الى المدرسة". وأضافت: "هذه القصة تناسب الجيل المبكر ويستطيع أي شخص التعديل في تقديمها لتناسب جيل الطفل، ومعظمنا يعرف ان الدمية هي أكثر وسيلة سهلة نستطيع من خلالها إيصال رسالة معينة للطفل لأنها تحاكي جيله، فالطفل يحب ان يرى الدمية ويكتسب منها معلومات، ومسرح الدمى بشكل عام هو من أنجع الوسائل التي نستطيع من خلالها التخفيف من شعور الأطفال بالتوتر وايصال رسائل لهم بشكل سلس ومفيد".

"التعبير عن المشاعر"

وأوضحت دسوقي "انه يمكننا استعمال مختلف أنواع القصص خاصة تلك التي يستطيع الطفل من خلالها التعبير عن مشاعره، وأيضا يجب ان ندخل عنصر الفكاهة للقصة لان الضحك يخرج الطفل من حالة الخوف والتوتر". وأشارت دسوقي "الى انها تعتمد على أساليب كثيرة لتمرير القصة أهمها الدمية التي تحاكي الطفل فالحكواتي البارع يعرف تماما كيف يجعل الطفل يتفاعل مع الدمية".

المصادقة بالقراءة الأولى على قانون يمنع مشاهدة فيديوهات "حماس" و"داعش" - والسجن لمن يفعل ذلك

● عضو الكنيست وليد طه: "قانون ديكتاتوري" • الجبهة والعربية للتغيير: "حكم عسكري بحلة الكترونية"

من شحادة سامي عازم مراسل صحيفة بانوراما

صادقت الهيئة العامة للكنيست، اول امس الأربعاء، بالقراءة الأولى على قانون "مكافحة الإرهاب – تعديل رقم 9 – أمر الساعة، استهلاك منشورات إرهاب"، بحيث صوّت الى جانب التعديل 17 عضو كنيست، فيما عارضه 8 أعضاء كنيست.

ويضم الاقتراح في تعديل القانون "إضافة بند أمر ساعة، سار لمدة سنتين، يمنع استهلاك منشورات لحماس وداعش، بشكل ممنهج ومستمر، وهذه المنشورات التي تحتوي على مدح وتشجيع تنفيذ عمليات إرهابية، او توثيق لعمل إرهابي"، كما جاء في نص التعديل في بيان صادر عن الكنيست.

ويشير التعديل الى "أن استهلاك منشورات تتم بشكل عشوائي، أو بشكل غير متعمد، أو لهدف مسموح، لا يعتبر ممنوعا". وتصل العقوبة في القانون المذكور الى السجن لمدة عام.

وجاء في الشرح المرفق لتعديل القانون: "الهدف من أمر الساعة هذا – السماح لفترة محددة يتم بعدها فحص حاجة التمديد – أن يكون أداة إضافية لمكافحة الإرهاب، خاصة العمليات الفردية، التي تمتاز بان منفذيها بشكل عام لا ينتمون لمنظمات إرهابية، انما كانت الدافعية لذلك نابعة من استهلاك مكثف لمواد إعلامية نشرتها منظمات إرهابية".

عضو الكنيست وليد طه: "قانون ديكتاتوري"

من جانبه، وصف عضو الكنيست عن القائمة العربية الموحدة، وليد طه القانون المذكور بـ "الديكتاتوري". وقال النائب وليد طه في كلمة أمام الهيئة العامة للكنيست: "هذا قانون يضع جانبا كل حقوق المواطنين، ويلاحق المواطن ليس بسبب عمل ما قام به، وانما بسبب النية ..كأنه نفذ عملا ما".

ومضى النائب وليد طه: "نتلقى شكاوى من جمهورنا عن أن محادثات بين زملاء في العمل، تصبح بعد ذلك سببا للملاحقة والاستدعاء لجلسة استماع وطرد من العمل. في البداية تتم معاقبة الشخص وبعد ذلك يتم الفحص ان كان ذلك صحيحا أم لا".

الجبهة والعربية للتغيير: "حكم عسكري بحلة الكترونية"

وقد صوّتت كتلة الجبهة والعربيّة للتغيير ضد القراءة الأولى للقانون، وأشارت في بيان صادر عنها إلى أنه "بعد مرور 19 يومًا على اندلاع الحرب وبعد الملاحقات الكبيرة وحملة الاعتقالات الترهيبية المنفلتة التي تلاحق أبناء شعبنا في المجتمع العربي، للحد من حرية التعبير خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى ملاحقة قنوات عربيّة تبث أخبار الحرب كالجزيرة، تعيد الحكومة الاسرائيلية عهد الحكم العسكري بحلته" الالكترونية" الجديدة ليكون لها منفذ لمراقبة المواطنين بحجّة مشاهدة هذه الأشرطة والتي لن تستطيع التحكم بها عبر الشبكة، كل ذلك تحت دخان العدوان على غزّة".

تصريح ادعاء ضد الناشطة في مجال حقوق الانسان مي يونس من عارة على خلفية منشورات على الانترنت

قدمت النيابة العامة إلى المحكمة في الخضيرة، منتصف الاسبوع، تصريح ادعاء تمهيدًا لتقديم لائحة اتهام ضد الناشطة مي يونس من بلدة عارة في منطقة المثلث الشمالي، والتي تعمل في مجال حقوق الإنسان.

وقررت المحكمة في الخضيرة تمديد اعتقالها لغاية الانتهاء من الإجراءات القضائية بحقها. ونسبت النيابة العامة للناشطة مي يونس شبهات "التحريض على الإرهاب" من خلال نشر مضامين في شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي فنده محامي الدفاع عن يونس في المحكمة، ونفته يونس خلال جلسات التحقيق معها.

واعتقلت الشرطة الإسرائيلية يونس في الأيام الاخيرة، من بيت العائلة في بلدة عارة، وذلك بعد اقتحام المنزل، وتم تمديد اعتقالها للمرة الرابعة منذ لحظة اعتقالها.

مي يونس

يوم الجمعة لا يكتمل الا بصحيفة بانوراما